الأمم المتحدة

A/61/426/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
12 December 2006
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والستون

البند ٥٧ (أ) من جدول الأعمال

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى: تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)

تقرير اللجنة الثانية*

المقررة: السيدة فانيسا **غوميش** (البرتغال)

أولا - مقدمة

١ - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٥٧ من جدول الأعمال (انظر A/61/426، الفقرة ٢). واتخذ إجراء بشأن البند الفرعي (أ) في الجلسات ٢٩ و ٣٠ و ٣٣ و ٣٤ المعقودة يومي ١٤ و ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر و ٦ و ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. ويرد عرض لنظر اللجنة في البند الفرعي في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.2/61/SR.29 و ٣٠ و ٣٣ و ٣٤).

ثانيا - النظر في المقترحات

ألف - مشروعا القرارين A/C.2/61/L.22 و A/C.2/61/L.66

[illegible]

* A/61/426/Add.1 ٢.

151206 151206 06-65602 (A)

”**إن الجمعية العامة،**

”**إذ تشير** إلى قراراتها ١٩٦/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ١٨٣/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ١٠٧/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، و ٢٠٧/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٦٥/٥٧ و ٢٦٦/٥٧ المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٢٢/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٢٤٧/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ٢٠٩/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥،

”**وإذ تشير أيضا** إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات بمناسبة انعقاد مؤتمر قمة الألفية، والتزامهم بالقضاء على الفقر المدقع وبتخفيض نسبة من يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد ونسبة من يعانون الجوع من سكان العالم إلى النصف، بحلول عام ٢٠١٥،

”**وإذ تشير كذلك** إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥،

”**وإذ تشير** إلى قرارها ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

”**وإذ تشير أيضا** إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين،

”**وإذ تعرب عن عميق قلقها** لأن عدد من يعيشون في فقر مدقع، حتى بعد عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر، ما برح يتزايد في بلدان كثيرة، وهم في غالبيتهم من النساء والأطفال الذين يشكلون أكثر الفئات تضررا، خاصة في أقل البلدان نموا وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى،

”**وإذ تدرك** بأن تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية على الصعيدين الوطني والدولي وفعالية استخدام تلك الموارد أمران أساسيان لإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية دعما لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

”**وإذ تشدد** على الأولوية والضرورة الملحة اللتين أولاهما رؤساء الدول والحكومات للقضاء على الفقر، على نحو ما أعرب عنه في نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي،

”**وإذ تدرك** الطابع المهين واللإنساني للفقر المدقع،

”١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام؛

”٢ - **تسلم** بأن عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) أسهم، ضمن جملة أمور، في بناء شراكة عالمية للقضاء على الفقر عموما وعلى الفقر المدقع بصفة خاصة على الصعيدين الوطني والدولي؛

”٣ - **تكرر تأكيد** أن القضاء على الفقر هو أعظم تحد عالمي يواجه العالم اليوم وأنه ضرورة لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية؛

”٤ - **تسلم** بأنه لكي تبلغ البلدان النامية الغايات المحددة في سياق استراتيجيات التنمية الوطنية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما الهدف المتعلق بالقضاء على الفقر، ولكي تكون تلك الاستراتيجيات المتعلقة بالقضاء على الفقر استراتيجيات فعالة، لا بد من إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي ومشاركتها مشاركة عادلة في منافع العولمة؛

”٥ - **تسلم أيضا** بأهمية المساعدة الإنمائية الرسمية بوصفها مصدرا هاما لتمويل التنمية في كثير من البلدان النامية، وتحث، في هذا الصدد، البلدان المتقدمة النمو التي لم تفعل ذلك بعد على بذل جهود ملموسة من أجل بلوغ الرقم المستهدف للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للبلدان النامية وهو ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي؛

”٦ - **تعلن** عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٧-٢٠١٦)؛

”٧ - **تحث** جميع الحكومات والمجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى، على أن تسعى جديا إلى بلوغ هدف القضاء على الفقر ضمن سياق العقد الثاني؛

”٨ - **تكرر تأكيد** الحاجة إلى تعزيز الدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تشجيع التعاون الدولي لأغراض التنمية، وهو أمر حاسم في القضاء على الفقر؛

”٩ - **ترحب** بالاحتفال باليوم الدولي للقضاء على الفقر واليوم الدولي للتضامن الإنساني، من أجل زيادة الوعي العام لتعزيز القضاء على الفقر والفقر المدقع في جميع البلدان وتسلم في هذا الصدد بالدور المفيد الذي لا يزال يؤديه الاحتفال بهذين اليومين في زيادة الوعي العام وحشد جميع الجهات صاحبة المصلحة في مكافحة الفقر؛

”١٠ - **تحث** جميع الحكومات والمجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، وجميع الجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع، على أن تسعى سعيا فعالا إلى تنفيذ ما خلصت إليه المؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة من نتائج تتصل بالقضاء على الفقر، ولا سيما مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية؛

”١١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يدعو الأجهزة والمؤسسات والبرامج والصناديق والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة التي لم تنظر بعد في إنشاء مراكز تنسيق وآليات مماثلة أخرى تمكنها من التنفيذ الفعال لما أسفرت عنه مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية من أحكام واتفاقات ونتائج متصلة بالقضاء على الفقر، إلى أن تفعل ذلك؛

”١٢ - **تؤكد** أهمية كفالة الاضطلاع، على المستوى الحكومي الدولي والمستوى المشترك بين الوكالات، بأنشطة متناسقة وشاملة ومتكاملة من أجل العقد الثاني، وفقا لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي نظمتها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما؛

”١٣ - **تطلب** إلى الدول الأعضاء، وإلى منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية ذات الصلة، وسائر الجهات الفاعلة المعنية بالعقد أن تشارك بنشاط في دعم العقد الثاني ماليا وتقنيا، ولا سيما بهدف ترجمة جميع التدابير والتوصيات إلى برامج وأنشطة تنفيذية وملموسة للقضاء على الفقر؛

”١٤ - **تطلب إلى** البلدان النامية تعبئة الموارد الداخلية والخارجية لبرامج وأنشطة القضاء على الفقر وتيسير تنفيذها على نحو كامل وفعال؛

”١٥ - **تطلب إلى** البلدان المانحة أن تولي أولوية أعلى للقضاء على الفقر في برامج وميزانيات المساعدات التي تقدمها على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف؛

”١٦ - **تسلم** بالدور المفيد الذي لا يزال يؤديه الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على الفقر في زيادة الوعي العام وحشد جميع الجهات صاحبة المصلحة في مكافحة الفقر وتطلب إلى الأمين العام إجراء استعراض للاحتفال بهذا اليوم من أجل التعرف على الدروس المستفادة وسبل التشجيع على حشد جميع الجهات صاحبة المصلحة في مكافحة الفقر؛

”١٧ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والستين بندا معنونا ”عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٧-٢٠١٦)“، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في تلك الدورة تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.“

٣ - وكان معروضا على اللجنة في جلستها ٣٤، المعقودة في ٨ كانون الأول/ديسمبر، مشروع قرار معنون ”تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)“ (A/C.2/61/L.66) قدمه نائب رئيسة اللجنة، برايونو أتيانتو (إندونيسيا)، بناء على مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/61/L.22.

٤ - وفي الجلسة نفسها، قام ممثل أنغولا، بصفته مُيسرا، بتصويب مشروع القرار A/C.2/61/L.66 شفويا.

٥ - وأُبلغت اللجنة بأنه لا تترتب على مشروع القرار أي آثار في الميزانية البرنامجية.

٦ - وفي الجلسة ٣٤، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/61/L.66، بصيغته المصوبة شفويا (انظر الفقرة ١٤، مشروع القرار الأول).

٧ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/61/L.66، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/61/L.22 بسحبه.

باء - مشروعا القرارين A/C.2/61/L.39 و A/C.2/61/L.63

٨ - في الجلسة ٣٠، المعقودة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل جنوب أفريقيا، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين مشروع قرار بعنوان ”دور الائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير في القضاء على الفقر“ (A/C.2/61/L.39)، فيما يلي نصه:

”**إن الجمعية العامة،**

”**إذ تشير** إلى قراريها ٥٢/١٩٣ و ٥٢/١٩٤ المؤرخين ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، وإلى قرارها ٥٣/١٩٧ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٥٨/٢٢١ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٥٩/٢٤٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤،

”**وإذ تسلم** بأن برامج الائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير قد نجحت في إيجاد فرص للعمل الحر المنتج وثبت أنها أداة فعالة في مساعدة الناس على التغلب على الفقر، والحد من تعرضهم للأزمات وأدت إلى زيادة مشاركتهم، ولا سيما مشاركة المرأة، في صُلب العملية الاقتصادية والسياسية للمجتمع،

”**وإذ تضع في اعتبارها** أهمية أدوات التمويل الصغير من قبيل الائتمان، والادخار، والمنتجات والخدمات المالية الأخرى في إتاحة فرص الحصول على رأس المال لمن يعيشون في فقر،

”**وإذ تسلم** بأن غالبية الفقراء في العالم ما زالوا يفتقرون إلى سبل الحصول على الخدمات المالية وبأنه يوجد طلب كبير على الائتمانات الصغيرة على نطاق العالم،

”**وإذ تحيط علما** باجتماع فريق مستشاري الأمم المتحدة المعني بالقطاعات المالية المنفتحة بهدف تشجيع بناء قطاعات مالية منفتحة من أجل تلبية احتياجات وطلبات الفقراء في كل مكان، مع الاستفادة من وضع ’الكتاب الأزرق‘ باعتباره أداة لصانعي السياسات الساعين إلى بناء قطاعات مالية أكثر انفتاحا،

”**وإذ تلاحظ أيضا** اجتماع القمة العالمية المعنية بالائتمانات الصغيرة في هاليفاكس بكندا في الفترة من ١٢ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦،

”**وإذ ترحب** بالجهود المبذولة في ميدان حقوق الملكية، وإذ تلاحظ أن تهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات، بما في ذلك نظم قانونية تتسم بالشفافية وأسواق تنافسية، من شأنها أن تعزز تعبئة الموارد وتتيح لمن يعيشون في فقر فرصا أفضل للحصول على التمويل،

”١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن الاحتفال بالسنة الدولية للائتمانات الصغيرة، ٢٠٠٥، والذي يشمل دور الائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير في القضاء على الفقر؛

”٢ - **ترحب** بالاحتفال الناجح بالسنة الدولية للائتمانات الصغيرة، ٢٠٠٥، الذي أتاح فرصة خاصة لإذكاء الوعي وتقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة بشأن الائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير؛

”٣ - **تسلم** بأن إتاحة فرص الحصول على الائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير من شأنها أن تسهم في تحقيق أهداف وغايات المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك الأهداف والغايات الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، ولا سيما الأهداف المتصلة بالقضاء على الفقر، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة؛

”٤ - **تحيط علما** بنقص البيانات الإحصائية ذات الصلة ببرامج التمويل الصغير والائتمانات الصغيرة، ولا سيما على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتدعو في هذا الصدد المجتمع الدولي، وبخاصة الجهات المانحة، إلى دعم البلدان النامية في جمع وحفظ البيانات والمعلومات الإحصائية اللازمة بهذا الشأن؛

”٥ - **تهيب** بالدول الأعضاء وبمنظومة الأمم المتحدة، فضلا عن الجهات الأخرى صاحبة المصلحة المعنية، أن تعزز إلى أقصى حد دور الائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير باعتبارها أدوات للقضاء على الفقر وأن تكفل نشر أفضل الممارسات في قطاع التمويل الصغير على نطاق واسع؛

”٦ - **تقر** بأن الجوائز العالمية للمشاريع الصغيرة أسهمت في تعزيز ثقافة المشاريع الحرة وتشدد في هذا الصدد على ضرورة استكشاف سبل مواصلة هذه المبادرات؛

”٧ - **تهيب** بالدول الأعضاء وبمؤسسات الأمم المتحدة وبمؤسستي بريتون وودز وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة المعنية، أن تتخذ ما يلزم من تدابير، ولا سيما عن طريق دعم البلدان النامية فيما تبذله من جهود لبناء قدرات مؤسسات الائتمانات الصغيرة والمؤسسات المالية الأخرى، لكي تتحقق في الوقت المناسب أهداف حملة مؤتمر القمة المعني بالائتمانات الصغيرة؛

”٨ - **تدعو** الدول الأعضاء إلى النظر في اتباع سياسات تيسر توسع مؤسسات الائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير للاستجابة للطلب الشديد غير المُلبى لدى الفقراء على الخدمات المالية، بما في ذلك تحديد وإنشاء آليات لتعزيز فرص الحصول بشكل مستدام على الخدمات المالية، وتذليل العقبات المؤسسية

والتنظيمية، وتوفير حوافز لمؤسسات التمويل الصغير التي تستوفي المعايير الوطنية لتقديم هذه الخدمات المالية للفقراء؛

''٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين في إطار البند المعنون 'تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٧-٢٠١٦)'.''

٩ - وفي الجلسة ٣٣، المعقودة في ٦ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار بعنوان ''دور الائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير في القضاء على الفقر'' (A/C.2/61/L.63)، قدمه نائب رئيسة اللجنة، برايونو أتيانتو (إندونيسيا)، بناء على مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/61/L.39.

١٠ - وفي الجلسة نفسها، قام ممثل جامايكا، بصفته ميسرا، بتصويب مشروع القرار A/C.2/61/L.63.

١١ - وفي الجلسة نفسها، أُبلغت اللجنة بأنه لا تترتب على مشروع القرار أي آثار في الميزانية البرنامجية.

١٢ - وفي الجلسة ٣٣ أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/61/L.63، بصيغته المصوبة شفويا (انظر الفقرة ١٤، مشروع القرار الثاني).

١٣ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/61/L.63، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/61/L.39 بسحبه.

ثالثا – توصية اللجنة الثانية

١٤ – توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة بأن تعتمد مشروعي القرارين التاليين:

مشروع القرار الأول
تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٩٦/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ١٨٣/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ١٠٧/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، و ٢٠٧/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٦٥/٥٧ و ٢٦٦/٥٧ المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٢٢/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٢٤٧/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٠٩/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات بمناسبة انعقاد مؤتمر قمة الألفية[(١)]، والتزامهم بالقضاء على الفقر المدقع وبتخفيض نسبة من يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد ونسبة من يعانون الجوع من سكان العالم إلى النصف، بحلول سنة ٢٠١٥،

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(٢)]،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ١٦/٦١ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تشير كذلك إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[(٣)] ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين[(٤)]،

---

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

(٢) انظر القرار ١/٦٠.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١ المرفقان الأول والثاني.

(٤) القرار دإ – ٢/٢٤، المرفق.

وإذ تعرب عن عميق قلقها لأن عدد من يعيشون في فقر مدقع، حتى بعد عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر، ما برح يتزايد في بلدان كثيرة وهم في غالبيتهم من النساء والأطفال الذين يشكلون أكثر الفئات تضررا، خاصة في أقل البلدان نموا وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى،

وإذ تشجعها حالات الحد من الفقر التي سجلت في بعض البلدان مؤخرا، وإذ هي مصممة على تعزيز هذا الاتجاه وتوسيع نطاقه لتعم فائدته الناس في جميع أنحاء العالم،

وإذ تدرك بأن تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية على الصعيدين الوطني والدولي وفعالية استخدام تلك الموارد أمران أساسيان لإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية دعما لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تعترف بأن النمو الاقتصادي المطرد الذي تعززه زيادة في الإنتاجية وبيئة مؤاتية، بما في ذلك الاستثمار الخاص وتنظيم المشاريع، ضروري للقضاء على الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، والارتقاء بمستوى المعيشة؛

وإذ تشدد على الأولوية والضرورة الملحة اللتين أولاهما رؤساء الدول والحكومات للقضاء على الفقر، على نحو ما أعرب عنه في نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي،

١ - **تسلم** بالإسهام الذي قدمه عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) في القضاء على الفقر، **وتلاحظ** الاهتمام الذي حظي به الإعلان عن عقد ثان للأمم المتحدة للقضاء على الفقر؛

٢ - **تسلم أيضا** أنه خلال تنفيذ العقد، اعتمد المجتمع الدولي، في جملة أمور، إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[(١)]، وتوافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[(٥)]، والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(٢)]، وهي كلها آليات لتركيز الجهود الوطنية والإقليمية والدولية من أجل القضاء على الفقر؛

٣ - **تكرر التأكيد** بأن القضاء على الفقر هو أعظم تحد عالمي يواجه العالم اليوم وأنه ضرورة لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية؛

---

(٥) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

٤ - **تحث** جميع الحكومات والمجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى، على أن تسعى جديا إلى بلوغ هدف القضاء على الفقر ضمن سياق العقد الثاني؛

٥ - **تكرر** تأكيد الحاجة إلى تعزيز الدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تشجيع التعاون الدولي لأغراض التنمية، وهو أمر حاسم في القضاء على الفقر؛

٦ - **ترحب** بالاحتفال باليوم الدولي للقضاء على الفقر واليوم الدولي للتضامن الإنساني، من أجل زيادة الوعي العام لتعزيز القضاء على الفقر والفقر المدقع في جميع البلدان وتسلم في هذا الصدد بالدور المفيد الذي لا يزال يؤديه الاحتفال بهذين اليومين في زيادة الوعي العام وحشد جميع الجهات صاحبة المصلحة في مكافحة الفقر، وتشجع اتباع نهج تشاركي حيال اليوم الدولي للقضاء على الفقر؛

٧ - **تؤكد** أهمية كفالة الاضطلاع، على المستوى الحكومي الدولي والمستوى المشترك بين الوكالات، بأنشطة متناسقة وشاملة ومتكاملة من أجل العقد الثاني، وفقا لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي نظمتها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما؛

٨ - **تطلب** إلى البلدان المانحة أن تولي أولوية أعلى للقضاء على الفقر في برامج وميزانيات المساعدات التي تقدمها على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف؛

٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين تقريرا شاملا عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر، يتضمن توصيات بشأن الحفاظ على الزخم الذي أوجده تنفيذ العقد؛

١٠ - **تسلم** بالدور المفيد الذي لا يزال يؤديه الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على الفقر في زيادة الوعي العام وحشد جميع الجهات صاحبة المصلحة في مكافحة الفقر وتطلب إلى الأمين العام أن يأخذ بعين الاعتبار تقريره بشأن الاحتفال بهذا اليوم[٦]، وكذا جميع التقارير الأخرى ذات الصلة بالقضاء على الفقر، لدى إعداد تقريره الشامل عن تنفيذ العقد؛

١١ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والستين البند المعنون ''تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)''.

---

(٦) A/60/308.

مشروع القرار الثاني

دور الائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير في القضاء على الفقر

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراريها ٥٢/١٩٣ و ٥٢/١٩٤ المؤرخين ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، وإلى قراراتها ٥٣/١٩٧ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٥٨/٢٢١ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٥٩/٢٤٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤،

وإذ تسلم بضرورة توفر إمكانية الحصول على الخدمات المالية، ولا سيما للفئات الفقيرة، بطرق منها التمويل الصغير والائتمانات الصغيرة.

وإذ تسلم أيضا بأن التمويل الصغير، بما في ذلك برامج الائتمانات الصغيرة، قد نجحت في إيجاد فرص للعمل الحر المنتج وثبت أنها أداة فعالة في مساعدة الناس على التغلب على الفقر، والحد من تعرضهم للأزمات وأدت إلى زيادة مشاركتهم، ولا سيما مشاركة المرأة، في صُلب العملية الاقتصادية والسياسية للمجتمع،

وإذ تسلم كذلك بأن غالبية الفقراء في العالم ما زالوا يفتقرون إلى سبل الحصول على الخدمات المالية وبأنه يوجد طلب كبير على الائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير على نطاق العالم،

وإذ تضع في اعتبارها أهمية أدوات التمويل الصغير من قبيل الائتمان، والادخار، والمنتجات والخدمات المالية الأخرى في إتاحة فرص الحصول على رأس المال لمن يعيشون في فقر،

وإذ تضع في اعتبارها أيضا أن برامج الائتمانات الصغيرة قد عادت بفائدة خاصة على المرأة وساهمت في تحقيق تمكينها،

وإذ تلاحظ مع التقدير إنشاء فريق مستشاري الأمم المتحدة المعني بالقطاعات المالية المنفتحة بهدف تشجيع بناء قطاعات مالية منفتحة من أجل تلبية احتياجات وطلبات الفقراء في كل مكان، مع الاستفادة من وضع 'الكتاب الأزرق'[(١)] باعتباره أداة لصانعي السياسات الساعين إلى بناء قطاعات مالية أكثر انفتاحا،

---

(١) Building Inclusive Financial Sectors for Development (UN Publication, Sales No. E.06.II.A.3).

وإذ تلاحظ الأحداث المنظمة لدعم القطاعات المالية المنفتحة، بما في ذلك اجتماع القمة العالمية المعنية بالائتمانات الصغيرة في هاليفاكس بكندا في الفترة من ١٢ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦،

وإذ ترحب بالجهود المبذولة في ميدان حقوق الملكية، وإذ تلاحظ أن تهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات، بما في ذلك نظم قانونية تتسم بالشفافية وأسواق تنافسية، من شأنها أن تعزز تعبئة الموارد وتتيح لمن يعيشون في فقر فرصا أفضل للحصول على التمويل،

وإذ تلاحظ مع التقدير مساهمة الجوائز والمكافآت في زيادة تسليط الأضواء على التمويل الصغير، بما في ذلك الائتمانات الصغيرة، وزيادة الوعي بدوره في القضاء على الفقر، ولاسيما منح جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٦،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن الاحتفال بالسنة الدولية للائتمانات الصغيرة، ٢٠٠٥، والذي يشمل دور الائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير في القضاء على الفقر[٢]؛

٢ - **ترحب** بالاحتفال الناجح بالسنة الدولية للائتمانات الصغيرة، ٢٠٠٥، الذي أتاح فرصة خاصة لإذكاء الوعي وتقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة بشأن الائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير؛

٣ - **تسلم** بأن إتاحة فرص الحصول على الائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير من شأنها أن تسهم في تحقيق أهداف وغايات المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك الأهداف والغايات الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[٣]، ولا سيما الأهداف المتصلة بالقضاء على الفقر، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة؛

٤ - **تحيط علما** بنقص البيانات الإحصائية المتعلقة بالقطاعات المالية المنفتحة، ولاسيما البيانات ذات الصلة ببرامج التمويل الصغير والائتمانات الصغيرة، وبخاصة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتدعو في هذا الصدد المجتمع الدولي، وبخاصة الجهات المانحة، إلى دعم البلدان النامية في جمع وحفظ البيانات والمعلومات الإحصائية اللازمة بهذا الشأن، وتحديدا ما يتعلق بتعريف وقياس الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية على المستوى القطري وقياس نوع تلك الخدمات والمنتجات وجودتها واستخدامها على مر الزمن؛

---

(٢) A/61/307.

(٣) انظر القرار ٥٥/٢.

٥ - **تهيب** بالدول الأعضاء وبمنظومة الأمم المتحدة، فضلا عن الجهات الأخرى صاحبة المصلحة المعنية، أن تعزز إلى أقصى حد دور أدوات التمويل الصغير، بما في ذلك الائتمانات الصغيرة، من أجل القضاء على الفقر وبصورة خاصة تمكين المرأة، وأن تكفل نشر أفضل الممارسات في قطاع التمويل الصغير على نطاق واسع؛

٦ - **تهيب** بالدول الأعضاء وبمنظومة الأمم المتحدة وبمؤسسات بريتون وودز وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة المعنية، أن تدعم، بصورة منسقة، الجهود التي تبذلها البلدان النامية لبناء قدرات مؤسسات التمويل الصغير والائتمانات الصغيرة، بوسائل منها تحسين سياساتها وإطارها التنظيمي؛

٧ - **تدعو** الدول الأعضاء إلى النظر في اتباع سياسات تيسر توسع مؤسسات الائتمانات الصغيرة والتمويل الصغير للاستجابة للطلب الشديد غير المُلبى لدى الفقراء على الخدمات المالية، بما في ذلك تحديد وإنشاء آليات لتعزيز فرص الحصول بشكل مستدام على الخدمات المالية، وتذليل العقبات المؤسسية والتنظيمية، وتوفير حوافز لمؤسسات التمويل الصغير التي تستوفي المعايير الوطنية لتقديم هذه الخدمات المالية للفقراء؛

٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين في إطار البند المعنون ''القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى''.